دور الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان خلال الازمات والصراعات

The role of the media in promoting human rights during crises and conflicts

الكلمات المفتاحية: **إعلام، حقوق الإنسان، أزمات، الصراعات، المحددات.**

Keywords: Media, Human Rights, Crises, Conflicts, Determinants.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.32

م. م عمر علي محمد

جامعة ديالى – كلية القانون والعلوم السياسية

Assistant Lecturer. Omar Ali Mohammed
University of Diyala - College of Law and Political Science
omar2023@uodiyala.edu.iq

م. م خليل عليوي خليل

رئاسة جامعة ديالى

Assistant Lecturer. Khalil Aliwi Khalil
Presidency of Diyala University
khalil.ulewi.khalil@uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

في ظل الأزمات والصراعات، يبرز الإعلام كأداة حيوية للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، وإسماع صوت الضحايا، وحشد الضغط الدولي لوقف الانتهاكات، من خلال التقارير الاستقصائية، والشهادات المباشرة، وحملات التوعية، يُسهم الإعلام في فضح الانتهاكات (مثل جرائم الحرب، التهجير القسري) وحماية المدنيين عبر تسليط الضوء على معاناتهم، تعزيز المساءلة عبر توثيق الأدلة ضد الجناة، ومواجهة التضليل ونشر المعلومات الموثوقة، في المقابل فقد تواجهه تحديات كثيرة كالقمع، وخطورة العمل الميداني، وتضليل الأطراف المتحاربة، لكن رغم التحديات، يبقى الإعلام سلاحاً غير مباشر لإنقاذ الأرواح وفضح الظلم، لكن نجاحه يتطلب بيئة داعمة (قانونياً، تكنولوجياً، وأخلاقياً). لذا، يحتاج إلى دعم قانوني ودولي لضمان استقلاليته وفعاليته، ففي زمن الحرب، يتحول الخبر إلى سلاح والحقيقة إلى أول ضحاياها.

Abstract

In times of crisis and conflict, the media emerges as a vital tool for exposing human rights violations, amplifying the voices of victims, and mobilizing international pressure to end violations. Through investigative reporting, firsthand testimonies, and awareness campaigns, the media contributes to exposing violations (such as war crimes and forced displacement) and protecting civilians by highlighting their suffering. It also promotes accountability by documenting evidence against perpetrators, countering misinformation, and disseminating reliable information. However, it faces many challenges, such as repression, dangerous fieldwork, and misinformation by warring parties. Despite these challenges, the media remains an indirect weapon for saving lives and exposing injustice. However, its success requires a supportive environment (legally, technologically, and ethically). Therefore, it requires legal and international support to ensure its independence and effectiveness. In times of war, news becomes a weapon, and the truth becomes its first victim.

المقدمـــــة

الإعلام هو وسيلة نقل المعلومات والأفكار إلى الجمهور، وبأدوات متعددة مثل الإعلام التقليدي (كالصحف والتلفزيون) والإعلام الرقمي (كالمنصات الاجتماعية والمواقع الإلكترونية) اذ يلعب الإعلام جزءًا من تشكيل الرأي العام من خلال توفير المعلومات وتحفيز النقاش حول القضايا الاجتماعية والسياسية، اذ يعد من الأدوات الأساسية التي تعتبر جزءاً من حقوق الإنسان، لاسيما في مرحلة الازمات والصراعات، وفي هذا السياق، يسهم الإعلام في نشر الوعي حول حقوق الإنسان ليُعرف كمنبر للضحايا ومعاناتهم.

ويعد الاعلام وسيلة لنقل المعلومات والأخبار إلى الجمهور، وبأدوات متنوعة مثل الصحف والتلفزيون والمواقع الإلكترونية، لتسلط الضوء حول انتهاكات حقوق الانسان، واهمها الحقوق الأساسية التي يُفترض أنها تمنح لكل فرد، مثل الحق في الحياة، الحرية، والأمان وتستند هذه الحقوق إلى مواثيق إلاهية، وأخرى إنسانية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

اما أهمية الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان فتتضح من خلال نشر المعلومات؛ اذ يسهم الإعلام في نقل المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان، مما يساعد في الضغط على الحكومات والمجتمعات العامة والمنظمات الدولية الإنسانية وغيرها من المهتمين بالحفاظ على حقوق الانسان وحمايتها، كما يسهم الاعلام في (التوعية المجتمعية)؛ فهو جزءًا هامًا من التوعية العامة حول حقوقهم وأهمية الاعتراف بها، الأمر الذي يعزز ثقافة حقوق الإنسان لدى المجتمع.

اما التحديات التي تواجه الإعلام فهي كثيرة منها الرقابة والتضييق: اذ تخضع وسائل الإعلام للرقابة والتضييق من قبل المتنفذين وأصحاب القوة والسلطة، مما يعرقل القدرة على تغطية الأحداث الحرة. الإعلام المضلل :ان انتشار المعلومات المضللة يمكن أن تزيد من حجم الفجوة في انتهاك حقوق الإنسان، مما يتطلب جهداً لمواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها.

لذلك يلعب الإعلام دورًا مهمًا في تعزيز حقوق الإنسان، لا سيما في مرحلة النزاعات والصراعات على الرغم من التحديات التي تواجهها، يظل الإعلام عاملاً فعالاً في الوعي وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان، مما يساهم في دفع المجتمع نحو التغيير.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث من إشكالية مفادها كيف يمكن للأعلام بأن يلعب دوراً فاعلاً في حماية حقوق الإنسان لا سيما خلال الازمات والصراعات، وما هي التحديات التي تواجهه في ذلك، وعليه نطرح التساؤلات التالية:

- كيف يمكن للإعلام الاجتماعي أن يساهم في تعزيز حقوق الإنسان؟
- كيف تؤثر المعلومات المضللة على وعي المجتمع وبعد ذلك على حماية حقوق الإنسان؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه الإعلام عند تسليط الضوء على حقوق الإنسان؟

فرضية البحث:

الإعلام يمكن أن يؤثر على السياسات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان خلال النزاعات والصراعات من خلال الضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية لاتخاذ جملة من إجراءات لتعزيز حقوق الإنسان.

اهداف البحث:

1. تحليل دور الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان خلال النزاعات والصراعات.
2. تقديم توصيات لتعزيز دور الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان: تقديم توصيات لمؤسسات الإعلام والهيئات الدولية لتعزيز دور الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان.
3. تحليل تأثير الإعلام على الرأي العام حول حقوق الإنسان: دراسة كيفية تأثير الإعلام على الرأي العام حول حقوق الإنسان خلال النزاعات والصراعات.
4. بيان دور الإعلام في توعية الجمهور حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان: تحليل كيفية تأثير الإعلام في توعية الجمهور حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

منهجية البحث:

يمكن اتباع منهجية بحثية متعددة الأبعاد تأخذ في الاعتبار الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، لذلك استخدمنا المناهج التالية

- المنهج الوصفي: لفهم دور الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان.
- منهج التحليلي النظمي: لتحليل التغطية الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان خلال الأزمات (مثل تقارير إخبارية، برامج تلفزيونية، منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي).

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسيين وكل مبحث قسم الى مطلبين:

المبحث الأول: مفهوم الإعلام وحقوق الإنسان

المطلب الأول: الإعلام وأشكاله المختلفة

المطلب الثاني: حقوق الإنسان وأهميتها في المواثيق الدولية.

المبحث الثاني: دور الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان خلال الأزمات

المطلب الأول: الإعلام كأداة لنشر الوعي

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الإعلام

المبحث الأول

مفهوم الإعلام وحقوق الإنسان

الإعلام يُعد وسيلة أساسية لنقل المعلومات والأفكار، ويؤدي دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام ورفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان من خلال عرض القضايا الاجتماعية والسياسية، يسهم الإعلام في تعزيز قيم العدالة والمساواة والحرية ومع ذلك، ينبغي أن يتمتع الإعلام بالحياد والاستقلالية ليكون قادرًا على دعم الحريات الأساسية وحماية حقوق الإنسان دون تحيز أو تأثيرات خارجية.[1]

المطلب الأول: مفهوم الإعلام وأشكالهُ:

اولاً: مفهوم الاعلام

تشير كلمة "إعلام" في الأصل إلى فعل نقل الأخبار، ولكن على المستوى العلمي، تطور مفهوم الإعلام بشكل كبير ولم يستقر على تعريف واحد بسبب تعدد وجهات النظر والمناهج في تفسيره وتحليله في المراحل الأولى لتطور هذا المفهوم، عرّف الباحث "فولي" (Foley) الإعلام بأنه عملية تبادل المعلومات والأفكار والآراء بين الأفراد، لكن هذا التعريف اقتصر على جانب تبادل المعلومات دون التطرق إلى الوسائل المستخدمة في هذا التبادل من جهة أخرى، أضاف الباحث "فرانسيس بال" (Francis Ball) عنصر الوسائل والتجهيزات التي تُسهّل نقل المعلومات، إلا أن وصفه لهذه الوسائل بقي غامضًا وعامًا، مما جعل التعريف يفتقر إلى الوضوح والدقة.[2]

وقد تدخلت المدرسة الأنجلو–سكسونية لتصحيح التعريفات السابقة، حيث أشارت إلى أن الوسائل التي ذكرها فرانسيس بال هي في الواقع وسائل الاتصال الجماهيري، وبالتالي فإن وسائل الإعلام تُعرف بأنها وسائل اتصال تستهدف الجماهير على نطاق واسع من جانبها، اعتمدت المدرسة الفرنسية في

تعريفها لوسائل الإعلام مصطلح "**entreprise de diffusion**" أي مؤسسات النشر، وهو تعريف أكثر دقة من سابقه عند استخدام مصطلح "**mass media**"، يتم حصر وسائل الإعلام في الإذاعة والتلفزيون والصحف، بينما تُعتبر مؤسسات النشر المعلوماتي وسيلة إعلامية أيضًا ومع ذلك، يظل مفهوم الإعلام غامضًا وغير محدد بشكل كامل في هذا السياق، قدم الباحث المصري إبراهيم إمام تعريفًا دقيقًا للإعلام، حيث عرّفه بأنه النقل الموضوعي للمعلومات من مرسل إلى مستقبل بهدف التأثير الواعي على عقل الفرد، مما يتيح له تكوين رأي مستند إلى الحقائق المقدمة بمعنى آخر، الإعلام دائمًا ما ينقل الحقائق ويسعى إلى خدمة الجمهور في إطار تفاهم بين المرسل والمستقبل من هنا يختلف الإعلام عن الإشهار (الإعلان)، حيث أن الأخير ينقل المعلومات في اتجاه واحد ولكن بغرض الترويج لسلع أو خدمات، ويهدف إلى حث المستهلك على تقبل هذه السلع من خلال استغلال العوامل النفسية والاجتماعية، مثل غرائز الأكل والجنس بذلك، لا يخاطب الإعلان عقل الفرد فقط، بل يعمل على إثارة غرائزه بأسلوب مبالغ فيه، مع الحفاظ على حدود لا تصل إلى التزييف، حيث أن القانون يعاقب على التزييف، كما أن ذلك يفقد ثقة المتلقي.[3]

وتُعد أجهزة الإعلام المرئية والسمعية والمقروءة في عصرنا الحالي أداة مؤثرة في تشكيل الرأي العام، وصياغة الأنماط السلوكية للأفراد، بل والتأثير في عملية صنع القرار السياسي كما تسهم هذه الأجهزة في التأثير على السياسات العامة للدول، وذلك بفضل التطور السريع والمذهل في تقنيات الإعلام ووسائل الاتصال هذا التطور مكّن الإعلام من امتلاك أدوات وقدرات عالية التأثير، لم تكن متاحة له قبل فترة زمنية قصيرة، مما منحه سلطة ونفوذًا لا يمكن لأحد أن يتجاهلها.[4]

من ناحية أخرى، تأثر الإعلام ووسائل الاتصال بالتطور التكنولوجي، وفي المقابل، كان لهما تأثير مماثل على الأسواق الاقتصادية والسياسات الدولية والمحلية، وكذلك على الثقافات الوطنية لقد اقتربت وسائل الإعلام من الإنسان بشكل كبير، حتى أصبحت الشاشات الثلاث (التلفاز، الهاتف المحمول، الكمبيوتر) تحتل جزءًا كبيرًا من حياته، مما يثير القلق في بعض الأحيان في الماضي، كانت وسائل الإعلام تقتصر على ثلاثة أشكال رئيسية: النصية البصرية (الصحف المطبوعة)، السمعية (الراديو)، والسمعية البصرية (التلفزيون) ومع ذلك، شهدت العقود الأربعة الماضية تطورات جذرية في مجال الاتصال والإعلام، كان أبرزها:[5]

1. ظهور الإنترنت: كوسيلة تجمع بين خصائص وسائل الإعلام التقليدية وتضيف عليها إمكانيات جديدة.

2. انتشار الوسائط الإلكترونية: مثل أجهزة "آي باد" والحواسيب اللوحية "التابلت"، بالإضافة إلى تطور تقنيات الهواتف المحمولة المزودة بخدمات الإنترنت.

3. تطوير خصائص إعلامية جديدة: حيث يعمل العلماء على ابتكار وسائل إعلامية تحاكي حواس الإنسان مثل اللمس والشم.

4. بروز ظواهر إعلامية جديدة: مثل الشبكات الاجتماعية، التدوين، وصحافة المواطن، مما يستدعي إعادة النظر في خصائص عملية الاتصال وتأثيرها على المجتمعات.

5. تطور علاقة الإنسان بالإعلام: حيث أصبح الإعلام جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة اليومية للأفراد.

6.استبدال تقنيات الإدخال: حيث حلّت تقنية اللمس على الشاشات محل الفأرة ولوحة المفاتيح في الأجهزة اللوحية مثل الهواتف المحمولة وأجهزة "آي باد" وبعض أجهزة الكمبيوتر.

كما يجب أن ننظر إلى الإعلام السياسي على أنه عملية تفاعلية وليس مجرد امتداد خطي للتطورات التكنولوجية من ناحية، تُعد وسائل الإعلام أداة للتأثير، الانتشار، والتلاعب لصالح الشخصيات السياسية، ومن ناحية أخرى، توفر وسائل الإعلام سياقًا أو بيئة تُعرض من خلالها الأحداث السياسية، كأنها مسرح تُقدم عليه السياسة ومع ذلك، فإن لوسائل الإعلام دوافع متعددة ومتباينة؛ فبعضها يركز على كشف الحقائق وفضح الممارسات الخاطئة لمن هم في السلطة، بينما يهدف البعض الآخر، خاصة الوسائل الإعلامية الرئيسية، إلى جذب الجمهور، لأن غياب الجمهور يعني غياب الأرباح.[6]

كما أن لوسائل الإعلام دورا مهما في بناء المجتمع وتطويره وتستطيع وسائل الإعلام القيام بهذا الدور من خلال ما يلي[7]:

1. التعريف بالحقوق الشخصية والحريات المدنية والدستورية.
2. نقل الخبرات وتنميه المهارات في مختلف مجالات الأنشطة الإنسانية بالتعاون مع القطاعات المختلفة في تأدية رسالتها مثل قطاع الصحة وقطاع التعليم والإنتاج وفي عديد من مجالات حقوق الإنسان.
3. الاسهام في تسليط الضوء على الحقوق الاجتماعية وإلقاء الضوء عليها والتوعية بها واقتراح أفضل الحلول لمعالجتها.
4. رفع مستوى التثقيف والتوعية وتطوير الفكر العام لأفراد المجتمع من خلال المحتويات الثقافية والفكرية المتنوعة.

ثانياً: أشكال الاعلام المختلفة (التقليدي والرقمي)

تشير "الوسائط الجديدة" إلى أحدث التقنيات التي برزت في السنوات الأخيرة، وتأثيرها العميق على ثقافتنا وسلوكياتنا تشمل هذه التقنيات مجالات مثل الاتصال، البث، الصحافة، الحوسبة، الرقمنة، والإنترنت وتُعتبر الوسائط الجديدة عنصرًا أساسيًا لفهم عمليات الاتصال الحديثة، حيث تنطبق على جميع أشكال وسائل الاتصال، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين: ما قبل ظهور الوسائط الجديدة (التقليدية) وما بعدها (الرقمية) يمثل الفرق بين الثقافة التقليدية والثقافة الرقمية قفزة هائلة في الانتقال من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الجديد لقد حلّت الثقافة الرقمية الحديثة محل العمليات الثقافية التقليدية، وهو ما يتجلى في جوانب متعددة، مثل طرق الكتابة والطباعة، وأساليب استهلاكنا للتلفزيون والسينما، بالإضافة إلى الصيغ الجديدة لتخزين وإعادة إنتاج الوسائط، مثل الأقراص المدمجة، أقراص الفيديو الرقمية، أقراص بلوراي، وتقنيات التورنت[8]. وعليه تقسم أشكال وسائل الإعلام الى الاشكال التالية:[9].

1- المطبوعات/ (الصحف، المجلات) :تُعتبر المطبوعات، مثل الصحف والمجلات، من أبرز مصادر المعلومات للعديد من القراء (الصحف) سواء كانت وطنية أو محلية، يومية أو أسبوعية، تقدم محتوىً تفصيليًا يسهل على القارئ متابعته، مع تغطية سريعة وشاملة للأخبار والمعلومات الأخرى، بالإضافة إلى ميزات جذابة تثري تجربة القراءة وهي وسيلة إعلامية تفاعلية تتطلب من القارئ بذل جهد في استيعاب الرسالة، كما أنها متاحة للجمهور بتكلفة منخفضة نسبيًا أما (المجلات)، فهي وسيلة إعلانية متخصصة تلبي احتياجات تعليمية وإعلامية وترفيهية، بالإضافة إلى تلبية متطلبات قطاعات وشركات محددة تتيح المجلات عرض رسائل إعلانية مفصلة مدعمة بالصور والرسوم التوضيحية والألوان، مما يجعلها وسيلة غنية وجذابة وهي أيضًا وسيلة تفاعلية، لكنها تتطلب من القراء دفع تكلفة أعلى مقارنة بالصحف، كما أنها تحتفظ بقيمتها حتى بعد القراءة اذ يمكن تصنيف المجلات وفقًا لنطاق توزيعها (محلية/إقليمية/وطنية) أو دورية صدورها (أسبوعية/شهرية/فصلية).

2- وسائل الإعلام المرئية والمسموعة: تُعد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وعلى رأسها (التلفزيون)، من أكثر الوسائل الإعلامية تأثيرًا وصعوبة في الاستغناء عنها يتمتع التلفزيون بشعبية واسعة بين الجمهور، نظرًا لقدرته الكبيرة على تشكيل الرأي العام والتأثير في المجتمع، كما يُعتبر مصدرًا رئيسيًا للمعلومات والترفيه للمتابعين ويُوصف بأنه الوسيلة الأكثر موثوقية وتأثيرًا في الوصول إلى جمهور واسع ومتنوع يجمع التلفزيون بين العناصر المرئية والصوتية والحركة والألوان، مما يجعله وسيلة جذابة ومؤثرة في جذب انتباه المشاهدين بالإضافة إلى ذلك، يسمح التلفزيون بتقديم رسائل إعلانية إبداعية

ومبتكرة بطريقة فريدة ومع ذلك، يُعتبر التلفزيون وسيلة "تدخلية" بطبيعتها، حيث لا يملك الجمهور سيطرة كاملة على محتوى الإعلانات أو سرعة عرضها.[10] .

الراديو: يُعتبر الراديو من أبرز الوسائل الإعلامية الجماهيرية، سواء للمستمعين أو المعلنين يتميز بانتشاره الواسع، حيث يمكنه نقل الرسائل الإعلانية إلى جمهور كبير ومتنوع في جميع أنحاء البلاد كما يُعد الراديو من أكثر الوسائل التي تلبي احتياجات الجمهور، حيث يوفر مزايا مثل الانتقائية، الفعالية من حيث التكلفة، والمرونة مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى تعتمد فعالية الإعلان الإذاعي على جودة النص المكتوب والأصوات المصاحبة له بالإضافة إلى ذلك، يلعب الراديو دورًا مهمًا في حركة التغيير الثقافي والتفاعل المجتمعي، حيث تحوّل من مجرد وسيلة لنقل الثقافة إلى أداة مبتكرة تساهم في تشكيلها فمن خلال برامجه، يعرض الراديو تجارب الدول المتقدمة ثقافيًا، ويبرز القيم والعادات والتقاليد والمبادئ التي تتناسب مع طبيعة المجتمع، مع انتقاء الأفكار المناسبة لتعزيزها وغرسها في نفوس أفراد المجتمع.[11] .

3- الإنترنت –المدونات– تويتر– إلخ.

الإنترنت: يعُد وسيلة عالمية تسمح بتبادل المعلومات عبر شبكة مترابطة من أجهزة الكمبيوتر وهي وسيلة إعلانية تشهد نموًا سريعًا وتُعتبر أداة مستقبلية توفر فرصًا إعلانية غير محدودة يشمل استخدامها شبكة الويب العالمية لعرض مواقع إلكترونية أو بوابات تجارة إلكترونية للعالم بأسره يعتمد الإعلام الإلكتروني ومواقع الويب على خمسة مبادئ تم صياغتها وفقًا لأهميتها ودورها في تعزيز عملية العلاقات العامة التفاعلية، مما يجعل الاتصال عبر الإنترنت أكثر فعالية وهذه المبادئ مرتبة كالتالي:[12] .

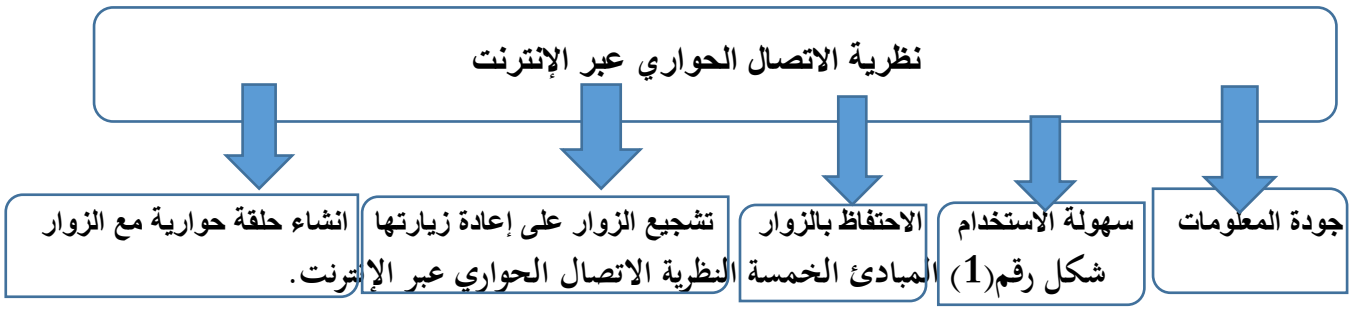

شكل رقم(1) المبادئ الخمسة النظرية الاتصال الحواري عبر الإنترنت.

ويشمل الإعلان عبر الإنترنت التسويق عبر البريد الإلكتروني، والتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والإعلانات الإلكترونية، والتسويق عبر الهاتف المحمول كما يوفر واجهة مستخدم رسومية متطورة، ويمكن لأي شخص لديه جهاز كمبيوتر واتصال بالإنترنت الوصول إليها.

4– "وسائل الإعلام الجديدة" – الكابل والأقمار الصناعية – "الفجوة الرقمية" في استخدام الإنترنت للأخبار السياسية فإن ظهور الإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية ذات المنصات الرقمية والمرتبطة بالشبكة والأشكال الإعلامية التي نقلت "الإعلام" من معناه المألوف إلى الأجهزة المتنقلة و غيرت" مفهوم الناس عن "الإعلام" وما يعتبر "جديدًا" في هذا السياق هو هذا الشكل الإذاعي أو نموذج الإعلام الجماهيري. (13)

المطلب الثاني: حقوق الإنسان وأهميتها في المواثيق الدولية:

اولاً: مفهوم حقوق الإنسان:

لا ريب أن تعريف حقوق الإنسان قد يواجه صعوبات عديدة، نظرًا لتطور هذه الحقوق مع مرور الزمن واختلاف فلسفتها من مجتمع إلى آخر ومع ذلك، لم تمنع هذه الصعوبات الفقهاء من تقديم تعريفات لها فقد عرّفها الأستاذ (صلاح حسن مطرود) بأنها "الحقوق الملازمة للإنسان، المستمدة من تكريم الله له وتمييزه عن سائر المخلوقات، والتي تبلورت عبر تراكم تاريخي من خلال الشرائع والأعراف والقوانين المحلية، ومنها تُستمد وتُبنى حقوق الجماعات الإنسانية على مختلف مستوياتها، سواءً كانت شعوبًا أو أممًا أو دولًا" من جهة أخرى، عرّفها الدكتور (جابر إبراهيم الراوي) بأنها "الحقوق التي تهدف إلى ضمان معنى الإنسانية وحمايتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" بشكل عام، تُعتبر حقوق الإنسان المبادئ الأخلاقية والمعايير الاجتماعية التي تحدد السلوك المعياري للبشر، وهي أساسية لضمان كرامة الإنسان وحريته ومساواته، هذه الحقوق عالمية، أي أنها تنطبق على جميع الأفراد دون تمييز في العرق أو الجنس أو الدين أو أي وضع آخر.(14)

لذا يعد الإنسان محور جميع الحقوق، فهي مبدئيًا لا تُمنح إلا له وإذا كانت هذه الحقوق تُقيّد أحيانًا لمصلحة المجتمع، فإن هذا التقيد يكون في النهاية لمصلحة الإنسان نفسه، الذي يُعتبر بطبعه كائنًا اجتماعيًا بحسب الرأي السائد إذ لا بد له من التعايش مع الآخرين في إطار مجتمعي ومع ذلك، هناك فئة من الحقوق اعتُبرت أساسية وحاسمة، واتفق العلماء المحدثون على تسميتها وحدها بـ"حقوق الإنسان"، تقديرًا لأهميتها واحترامًا لكرامة الإنسان وقيمه هذه الحقوق مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالشخصية الإنسانية، مثل حق الفرد في الحياة، وسلامة جسده، وحقه في الحفاظ على شرفه وكرامته وهي حقوق طبيعية وعامة، تثبت للإنسان لمجرد كونه إنسانًا، وتنبع من طبيعته البشرية تبدأ هذه الحقوق بمجرد ولادة الإنسان وتنتهي بوفاته، وهي تُمنح لجميع الأفراد على قدم المساواة وتُسمى "الحقوق الطبيعية" أو "حقوق الإنسان" لأنها تُفرض بفعل الطبيعة البشرية ويُقرها القانون الطبيعي بحكم الإنسان ذاته.(15)

ثانياً: أهمية حقوق الانسان في المواثيق الدولية:

تم وضع العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية لحماية حقوق الإنسان، ومن أبرزها:

1-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948): لضمان حماية فعالة وشاملة لحقوق الإنسان، كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي (لجنة حقوق الإنسان) بمهمة صياغة هذه الحقوق في إعلان دولي، وإعداد مشروع معاهدة دولية لتطبيقها، بالإضافة إلى وضع مشروع للجزاءات وآليات التنفيذ التي تضمن احترام هذه الحقوق أسفرت جهود اللجنة عن إصدار (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في (10 ديسمبر/كانون الأول 1948)، دون أي معارضة، مع امتناع ثماني دول عن التصويت يحدد هذا الإعلان الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كل فرد، ويُعتبر حجر الأساس للقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث يشكل إطارًا مرجعيًا عالميًا لتعزيز الكرامة الإنسانية والمساواة والحرية.[16]

2-العهدين الدوليين (1966): إن الدول الأطراف في هذا العهد، إذ تُدرك أنه وفقًا للمبادئ المُعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، فإن الاعتراف بالكرامة الأصيلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف يُشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم إذ تُقر بأن هذه الحقوق تنبع من الكرامة المتأصلة في الإنسان وإذ تُدرك أيضًا أنه، وفقًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يمكن تحقيق المثل الأعلى المتمثل في تمتع البشر بالحرية والتحرر من الخوف والفاقة إلا من خلال تهيئة الظروف التي تسمح لكل فرد بالتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإذ تضع في اعتبارها التزام الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحرياته، وإذ تدرك أن على الفرد، بما يتحمله من واجبات تجاه الآخرين والمجتمع الذي ينتمي إليه، مسؤولية العمل على تعزيز ومراعاة الحقوق المعترف بها في هذا العهد ، ويركز العهد على حقوق أساسية مثل (الحق في الحياة، حرية التعبير، حرية الدين، والحق في محاكمة عادلة) وقد دخل حيز التنفيذ في عام (1976).[17]

3-اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965): تحظر هذه الاتفاقية جميع أشكال التمييز العنصري أو التحريض عليه أو تشجيعه، وتفرض على الدول المنضمة إليها التزامًا بمنع التمييز من خلال إجراءات تشريعية أو إدارية أو ممارسات عملية أو أي تدابير أخرى، ولا تحدد الاتفاقية وسيلة محددة لتحقيق هذا المنع، مما يمنح كل دولة الحرية في اختيار الطريقة الأنسب لها للقضاء على جميع أشكال التمييز، لا يقتصر التزام الدولة على إزالة القوانين أو الممارسات التي تتعارض مع الاتفاقية

وتعكس أشكالًا من التمييز المحظور، بل يتعدى ذلك إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، بما في ذلك إصدار الأنظمة والقرارات، لمنع التمييز ومعاقبة مرتكبيه.[18]

4–اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) :في 18 ديسمبر/كانون الأول 1979 تم اتخاذ خطوة كبيرة نحو تحقيق المساواة في الحقوق للمرأة، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) تتألف هذه الاتفاقية من (30 مادة) وتضع في إطار قانوني ملزم المبادئ والتدابير الدولية المقبولة لضمان المساواة في الحقوق للمرأة في جميع أنحاء العالم، جاء اعتماد هذه الاتفاقية تتويجًا لمشاورات استمرت خمس سنوات، شاركت فيها فرق عمل متعددة واللجنة المعنية بمركز المرأة والجمعية العامة، بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة، تُعتبر هذه الاتفاقية أداة قانونية دولية مهمة لضمان تمتع المرأة بحقوقها الكاملة دون تمييز.[19]

5–اتفاقية حقوق الطفل (1989) :إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تُدرك أنه وفقًا للمبادئ المُعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، يُشكل الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم، وإذ تُشير إلى أن الأمم المتحدة قد أكدت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين وإذ تَقتنع بأن الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها، وخاصة الأطفال، يجب أن تحظى بالحماية والمساعدة اللازمتين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع، تركز الاتفاقية على حقوق الأطفال الأساسية، بما في ذلك (حق البقاء، حق النمو، حق الحماية، وحق المشاركة)، بهدف ضمان تمتع كل طفل بطفولة آمنة ومليئة بالفرص التي تمكنه من تحقيق إمكاناته الكاملة.[20] هذه المواثيق والآليات تشكل إطارًا عالميًا لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء العالم.

ثالثاً: أهمية حقوق الإنسان في الأزمات: كيف تصبح حقوق الإنسان أكثر أهمية في سياق الأزمات والصراعات: تزداد أهمية حقوق الإنسان بشكل كبير في سياق الأزمات والصراعات، سواء كانت ناتجة عن كوارث طبيعية، أوبئة، نزاعات مسلحة، أو أزمات اقتصادية خلال هذه الفترات الحرجة، تتعرض الحقوق الأساسية للأفراد لضغوط هائلة، حيث تميل الحكومات والمجتمعات إلى التركيز على إدارة الأزمة بشكل عاجل، مما قد يؤدي إلى إهمال أو حتى انتهاك تلك الحقوق ومع ذلك، تصبح حماية حقوق الإنسان في أوقات الأزمات أكثر إلحاحًا، إذ تتفاقم أوجه عدم المساواة وتزداد هشاشة الفئات

الأكثر ضعفًا في المجتمع، وبالتالي تواجه حقوق الإنسان مجموعة من التحديات الرئيسية خلال الأزمات، مما يتطلب تعزيز آليات الحماية وضمان احترامها حتى في أصعب الظروف، ومن اهم التحديات التي تواجه حقوق الانسان خلال الازمات والصراعات هي:[21]

1.انتهاكات حقوق الإنسان في الأزمات: تُعد من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مثل هذه الظروف، تتفاقم الانتهاكات بسبب ضعف الدولة أو انهيار مؤسساتها، مما يؤدي إلى انتشار الفوضى والعنف.

2. استغلال الأزمات لقمع الحريات:

– قد تستغل بعض الحكومات الأزمات لقمع المعارضة السياسية أو تقييد الحريات العامة، مما يؤدي إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.

– تزداد حالات العنف الأسري، الاتجار بالبشر، وعمالة الأطفال خلال الأزمات، خاصة مع ضعف الرقابة الأمنية والقضائية.

3. تقييد الحريات المدنية:

– غالبًا ما تفرض الحكومات قيودًا على الحريات الأساسية مثل حرية التنقل، حرية التجمع، وحرية التعبير، بدعوى الحفاظ على الأمن العام.

– يؤدي استخدام التكنولوجيا لمراقبة الأفراد إلى انتهاك الخصوصية وتقويض الحقوق الفردية.

4.تفاقم عدم المساواة:

– تتأثر الفئات الضعيفة، مثل الفقراء، اللاجئين، الأقليات العرقية، والنساء والأطفال، بشكل غير متناسب خلال الأزمات.

– يؤدي نقص الموارد والخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، إلى تهميش هذه الفئات وزيادة معاناتها.

5.ضعف آليات المساءلة:

– قد يتم تعليق أو تقييد عمل المؤسسات القضائية والرقابية، مما يضعف آليات المساءلة ويسمح بانتهاكات حقوق الإنسان دون محاسبة.

– غياب الشفافية في إدارة الأزمات يمكن أن يؤدي إلى الفساد وإساءة استخدام السلطة.

6.تأثير الأزمات على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

– تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، مما يؤثر على الحقوق الأساسية مثل الحق في العمل، الصحة، والتعليم.

– تضع الأزمات الصحية، مثل جائحة كوفيد–19، ضغوطًا هائلة على الأنظمة الصحية، مما يعرض الحق في الصحة للخطر.

يُركّز نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي يتألف من معاهدات وهيئات وآليات أُنشئت على مر السنين لتعزيز حقوق الإنسان، على منع انتهاكات هذه الحقوق والوقاية منها في المقام الأول ومع ذلك، فإن هذا النظام يمكن أن يساهم أيضًا في تقليل مخاطر العنف والنزاعات من خلال ضمان معالجة الأسباب الجذرية والدوافع الكامنة وراءها في مراحل مبكرة تمنح حقوق الإنسان الأفراد (أصحاب الحقوق) القدرة على المطالبة بإنصافهم من الظلم الذي يتعرضون له، كما تُلزم الجهات المسؤولة عن توفير الإنصاف (المكلّفين بمهام) بالاستجابة لهذه المطالب، وتُسهم العلاقة التفاعلية بين أصحاب الحقوق والمكلّفين بمهام في تعزيز السلام، حيث تحفّز الحلول السلمية للمظالم دون الحاجة إلى اللجوء إلى العنف.[22]

وعلى غرار ذلك فأنه يمكن تقديم حلولًا ممكنة لضمان حماية حقوق الانسان في النزاعات والصراعات.[23]

1–تعزيز الشفافية والمشاركة:

– ضمان مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مراقبة إجراءات الطوارئ وكشف الانتهاكات.

– تشجيع الحوار بين الحكومات والمجتمعات لتحقيق استجابة فعالة وعادلة للأزمات.

2–تعزيز سيادة القانون:

– يجب أن تكون إجراءات الطوارئ متناسبة ومراعية لحقوق الإنسان، مع وجود آليات رقابة قوية.

– تعزيز استقلالية القضاء لضمان احترام الحقوق حتى في أوقات الأزمات، ومحاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات.

3– حماية الفئات الضعيفة:

– توفير دعم خاص للفئات الأكثر تأثرًا بالأزمات، مثل توفير الرعاية الصحية، الغذاء، والمأوى.

– تعزيز برامج الحماية الاجتماعية لضمان عدم تهميش أي فئة، مع التركيز على النساء، الأطفال، وكبار السن.

4–تمكين المجتمع المدني:

– دعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل على مراقبة حقوق الإنسان وحمايتها.

– توفير الموارد اللازمة لهذه المنظمات لأداء دورها بشكل فعال، خاصة خلال الأزمات.

5–التعاون الدولي:

– تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لدعم حقوق الإنسان أثناء الأزمات.

– توفير المساعدات الإنسانية والدعم المالي للدول المتأثرة بالأزمات لضمان حماية حقوق مواطنيها.

6–التوعية بحقوق الإنسان:

– تعزيز الوعي بحقوق الإنسان بين المواطنين لتمكينهم من المطالبة بحقوقهم حتى في أوقات الأزمات.

– تثقيف الحكومات والقوات الأمنية حول أهمية احترام حقوق الإنسان في جميع الظروف.

7–تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

– ضمان استمرار توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم حتى في ظل الأزمات.

– دعم الاقتصادات المحلية وتوفير فرص العمل لتخفيف تأثير الأزمات الاقتصادية على الأفراد.

في الختام، تُعد حماية حقوق الإنسان في أوقات الأزمات ليست مجرد واجب أخلاقي، بل ضرورة حيوية لضمان استقرار المجتمعات وتعافيها بشكل مستدام وكشفت الدراسة البارزة التي حملت عنوان "سبل تحقيق السلام"، والتي أعدتها ونشرتها الأمم المتحدة والبنك الدولي في عام (2017)، أن النزاع العنيف غالبًا ما ينشأ نتيجة عوامل مثل المظالم، أوجه عدم المساواة، والإقصاء الذي لم يتم معالجته، بالإضافة إلى عدم المشاركة في صنع القرار الذي يمكن أن يساهم في معالجة هذه القضايا وتتعامل حقوق الإنسان بشكل جوهري مع هذه المسائل، حيث يقوم برنامج المفوضية السامية لحقوق الإنسان على ركائز أساسية مثل (المساءلة ((بما في ذلك مساءلة الحكومات))، المساواة، عدم التمييز، والمشاركة) وبالتالي، تساهم حقوق الإنسان في معالجة العديد من المظالم التي، إذا تُركت دون حل، قد تؤدي إلى نزاعات عنيفة.[24]

تُعتبر الأزمات اختبارًا حقيقيًا لمدى التزام الحكومات والمجتمعات بمبادئ العدالة والمساواة من خلال تعزيز سيادة القانون، وحماية الفئات الضعيفة، وضمان الشفافية والمشاركة، يمكن للمجتمع الدولي أن يتغلب على التحديات التي تفرضها الأزمات ويعمل على بناء مستقبل أكثر عدالة واحترامًا لحقوق الإنسان ويهدف هذا الجهد إلى تحقيق (التنمية المستدامة)، التي تسعى إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان، وضمان عدم ترك أي فرد خلف الركب، حتى في أصعب الظروف.[25]

المبحث الثاني

دور الاعلام في تعزيز حقوق الانسان خلال الازمات

يؤدي الاعلام أدوار مهمة في أوقات الأزمات والحروب، إذ تشكل وسائل الإعلام الوجهة الرئيسة للمهتمين بمتابعة الحدث ومراقبة التطورات، فضلا عن امتداد تأثيرها الى تكوين وجهات النظر لدى المتلقين عبر السياسة التي تعتمدها في تسليط الضوء على الحدث، فهي تتحول من كونها مسؤولة عن نقل "الحقيقة" إلى المساهمة في تشكيل الرأي العام وصياغة مواقفه وتحركاته تجاه القضايا الإنسانية في أوقات النزاع ، ويستند العمل الإعلامي على المبادئ والمعايير الأخلاقية المنبثقة من القيم الدينية والثقافية والأعراف الراسخة للمجتمعات والأمم، وبالتالي يرتكز دوره الأساسي في إيصال الحقيقة وصناعة الرأي العام والتأثير به لتعزيز القيم الإنسانية وتأصيل حقوق الانسان في المجتمع.

ولإيضاح الأدوار التي يؤديها الاعلام في مجال تعزيز حقوق الانسان خلال الازمات ومعالجة الانتهاكات التي يتعرض لها الافراد قسم هذا المبحث الى مطلبين يوضح الأول دور الاعلام كأداة لنشر الوعي حول حقوق الانسان فيما يركز المطلب الثاني على محددات دور الاعلام في تعزيز الحقوق.

المطلب الأول: الاعلام أداة لنشر الوعي:

يعد الاعلام الأداة الأهم في مجال تعريف المجتمع بحقوقه وواجباته لامتلاكه الكثير من الوسائل التي يستطيع من خلالها التأثير وصناعة الراي العام للمجتمع وتكوين تصوراته حول القضايا المطروحة وفي مجال حقوق الانسان ونظرا لترابط العلاقة بين الاعلام وحقوق الانسان كون حرية الراي والتعبير واحدة من اهم الحقوق الواجب توفرها لخلق بيئة صحية للأعلام وبالتالي فان المسؤولية تضامنية اذ يسلط الاعلام الضوء على الحقوق ويدافع عنها لتوفر له مساحة العمل التي يحتاجها لأداء مهامه ، اذ يعد الدور التوعوي للأعلام لتعريف المجتمع بحقوقه أولا ونشر واطلاع الراي العام على الانتهاكات التي يتعرض لها النسان ثانيا اهم الأدوار التي يقدمها الاعلام في مجال حقوق الانسان وكما يلي:

أولا: دور الإعلام في توعية المجتمع حول حقوق الإنسان

للأعلام دور محوري في توعية المجتمعات بما نصت علية المواثيق والعهود الدولية والدساتير الوطنية بما يكفل حقوقهم الواجب التمتع بها لكل فرد او جماعة بما يخلق مساحة من الجرية في النقاشات والمطالبة وضمان عدم التجاوز عليها او سلبها من قبل السلطات، ان نشر ثقافة حقوق الانسان يعد حقا اصيلا من حقوق الانسان ويشكل الاعلام بمختلف وسائلة المرئية والمسموعة والمقروءة احد اهم الاليات الداعمة للحفاظ على هذه الحقوق بما يؤديه من أدوار في تعزيز التنمية الاجتماعية عبر نشر هذه الثقافة التي تساعد على الارتقاء بمجمل ما ينتج عن الانسان، كما ان نشر ثقافة حقوق الانسان

والتوعية بها لا يمكن ان يتم الا بوجود بيئة تسمح بالحريات والحقوق ويساعد الاعلام من خلال التوجيه والإرشاد على نقل ما تضمنته هذه المواثيق والعهود والدساتير الى تطبيق عملي ليتم ترسيخه في سلوكيات المجتمعات على مستوى القضايا الوطنية او الدولية[26]، ويمكن تلخيص اهم اسهامات الاعلام في مجال التوعية بحقوق الانسان والتوجيه والإرشاد الذي يقدمه للمجتمع في الاتي:

1- التثقيف حول حقوق الإنسان

إن أحد أبرز أدوار الإعلام هو نشر الوعي حول مفاهيم حقوق الإنسان وأهميتها في حياة الأفراد والمجتمعات، من خلال البرامج التلفزيونية، المقالات الصحفية، التقارير الإخبارية، وحتى منصات التواصل الاجتماعي، يستطيع الإعلام تبسيط هذه المفاهيم وتقديمها بطريقة تصل إلى مختلف الفئات العمرية والثقافية، على سبيل المثال، يمكن للإعلام إنتاج أفلام وثائقية أو حملات توعوية تشرح حقوقًا أساسية مثل حرية التعبير، الحق في التعليم، أو المساواة بين الجنسين. هذه الجهود تساهم في تمكين الأفراد من معرفة حقوقهم، مما يجعلهم أكثر قدرة على المطالبة بها ، كما تُشكل مؤسسات الإعلام أداة فعالة في توفير المعلومات حول القضايا الإنسانية التي قد لا تحظى بالاهتمام الكافي من قبل الجمهور أو السلطات، من خلال أعداد التقارير الصحفية، والبرامج التلفزيونية، والمحتوى الرقمي، يستطيع الإعلام من خلالها تسليط الضوء على قضايا مثل التمييز، العنف ضد الفئات الضعيفة، أو انتهاكات الحقوق الأساسية، هذا الدور لا يقتصر على نقل الوقائع فحسب، بل يمتد إلى توسيع النقاش العام ودفع المجتمع نحو اتخاذ مواقف داعمة للعدالة الاجتماعية[27].

فضلا عن ذلك، يمكن للإعلام أن يعمل على تقديم الأمثلة العملية من واقع الحياة تُظهر كيف تُطبق هذه الحقوق أو تُنتهك. فعندما يشاهد المواطن تقريرًا عن قضية ظلم معينة، أو يقرأ مقالًا عن أهمية حرية الصحافة، فإنه يكتسب فهمًا أعمق للقضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، ومع انتشار الإنترنت، أصبحت هذه المعلومات متاحة بشكل أوسع، مما يعزز من قدرة الإعلام على الوصول إلى الشباب والفئات التي قد لا تتلقى هذا التثقيف من خلال النظم التعليمية التقليدية[28].

2- رصد الانتهاكات

اذ لا يمكن اقتصار دور الإعلام على التثقيف فقط، بل يمتد إلى كونه أداة فعالة في كشف انتهاكات حقوق الإنسان والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عنها، اذ يعمل الصحفيون والإعلاميون بفضل قدرتهم على التحقيق والتوثيق، يمكنهم تسليط الضوء على قضايا مثل التمييز، التعذيب، أو الحرمان من الحقوق الأساسية، اذ لعبت التقارير الإعلامية دورًا حاسمًا في فضح قضايا العنف الأسري أو استغلال

العمال المهاجرين في العديد من الدول، مما دفع السلطات إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه المشكلات[29].

كما يعمل الإعلام كضغط اجتماعي وسياسي عبر نشر هذه القضايا وإثارة الجدل حولها، اذ عزز وجود وسائل التواصل التي اتاحت للمواطنين التفاعل المباشر مع القضايا التي يتم طرحها عبر الاعلام هذا التفاعل يعزز المساءلة، حيث يشعر صناع القرار بالحاجة إلى الاستجابة لمطالب الرأي العام، ومع ذلك، يجب أن يكون الإعلام موضوعيًا ودقيقًا في تقاريره لضمان مصداقيتها إن أي تحيز أو تضليل قد يؤدي إلى نتائج عكسية [30].

3- تشجيع الحوار المجتمعي

يُعد الإعلام منصة حيوية لتعزيز الحوار المجتمعي حول قضايا حقوق الإنسان، اذ يتيح للأفراد والجماعات تبادل وجهات النظر ومناقشة قضايا حقوق الانسان، من خلال البرامج الحوارية، المناظرات، أو حتى التعليقات على المنشورات الإلكترونية، يستطيع الإعلام خلق مساحة للنقاش العام يشارك فيها الجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة التي قد لا تجد صوتًا في القنوات الرسمية، هذا الحوار يساهم في تغيير المواقف الاجتماعية السلبية تجاه قضايا مثل حقوق المرأة أو حقوق الأقليات[31].

على سبيل المثال، عندما يناقش الإعلام قضية مثل حقوق ذوي الإعاقة، فإنه لا يكتفي بتقديم المعلومات، بل يفتح الباب لسماع تجارب هؤلاء الأفراد وآراء الخبراء، مما يعزز التعاطف والتفهم بين أفراد المجتمع، كما أن الإعلام يمكنه أن يحفز المبادرات الشعبية، مثل الحملات الاجتماعية أو التوقيع على العرائض، التي تدعم قضايا حقوق الإنسان، ومع ذلك، يتطلب هذا الدور من الإعلام أن يكون محايدًا وشاملًا، لضمان تمثيل جميع الأصوات دون استبعاد أو تهميش[32].

ثانيا: الإعلام أداة لنشر المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان

يعد الإعلام أحد أهم الأدوات التي تشكل الوعي العام وتنقل الحقائق من أرض الواقع إلى المجتمع الدولي، يتجاوز دور الإعلام في سياق حقوق الإنسان مجرد تقديم الأخبار ليصبح وسيلة حيوية لتوثيق الانتهاكات، وتعزيز الشفافية، ودعم الجهود الدولية لإيقاف الانتهاكات التي يتعرض لها الافراد سواء كانت الانتهاكات جسدية جماعية كما حروب الإبادة والقصف اثناء الصراع او انتهاكات تقيد من الحقوق والحريات الفردية او الجماعية عبر استخدام مختلف الوسائل الإعلامية مثل الصحف التقليدية، أو القنوات التلفزيونية، أو منصات التواصل الاجتماعي الحديثة، اذ يمثل الإعلام صوتًا للضحايا الذين قد لا يمتلكون القدرة على التعبير عن معاناتهم بأنفسهم ، بالرغم من الدور الكبير الذي يؤديه الاعلام[33]،

تبرز تساؤلات حول مدى فعالية الإعلام في تحقيق هذه الأهداف، خاصة في ظل التحديات التي تواجهه مثل الحيادية، والقيود الحكومية، وانتشار المعلومات المغلوطة ويمكن ايجاز هذا الدور من خلال المراحل الثلاث التالية:

1. توثيق انتهاكات حقوق الإنسان

مع التطور التكنلوجي الحاصل في كافة المجالات وبضمنها الاعلام الذي لم يعد محدود الجغرافيا او الأدوار تطورت معها أساليب وطرق التوثيق الإعلامي للانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الانسان على المستوى الفردي او الجماعي اذ مكنت الصحفيون والمصورون فضلا عن المواطنين العاديين على توثيق الانتهاكات وتقديمها كمادة إعلامية تتناولها وسال الاعلام هذا التوثيق لا يقتصر على تقديم صورة بصرية لما يحدث فحسب، بل يوفر أيضًا روايات حية من الضحايا والشهود، مما يعزز من قوة الحجة أمام الجهات الدولية المعنية بحقوق الانسان فضلا عن ان طرح الانتهاكات وان كانت فردية او في مناطق بعيدة أصبحت اسهل في تكوين الراي العام وجعلها قضايا راي عام بوجود منصات التواصل الاجتماعي مما عزز من قدرة الاعلام على التأثير[34]، وتكمن أهمّية توثيق الانتهاكات إعلاميا في نقاط أساسية هي[35]:

أ- المحاسبة:

يشكّل توثيق الحرب أداة أساسية لمساءلة مرتكبي الانتهاكات ومحاسبتهم أمام القضاء المحلّي أو الدولي، ممّا يُسهم في منع الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا وفتح المجال أمامهم للحصول على التعويض وفق قواعد القانون الدولي.

ب- احترام كرامة الضحايا:

يُسهم توثيق الحرب في إبراز معاناة الضحايا وعائلاتهم والكشف عن مصائرهم وإحياء ذكراهم وتكريمهم من خلال وصف الانتهاكات التي تعرّضوا لها وإعطائها التوصيف القانوني الصحيح وتحسيس المجتمع على الظلم الذي أصابهم، بخاصّة أنّ المساءلة القضائية غالبًا ما تكون غير متوفّرة أو ممكنة. يعدّ هذا الأمر ضروريًا إلى حدّ اعتباره شكلًا من أشكال جبر الضرر في القانون الدولي.

ج- الذاكرة الجماعية:

يؤدّي توثيق الحرب دورًا حاسمًا في تكوين الذاكرة الجماعية، أي كيف يتذكّر المجتمع الحرب، بتعقيداتها وأحداثها المؤلمة، وكيف يفسّرها ويفهمها وينقلها إلى الأجيال التالية.

د- ضمان حقّ الضحايا وعائلاتهم والمجتمع ككل في معرفة الحقيقة:

الحقيقة هي أساس الكرامة المتأصّلة للإنسان، وقد تطوّر مضمون الحق في معرفة الحقيقة في السنوات الأخيرة حتى بات يشمل الحقّ في معرفة الأسباب التي أدت إلى إيذاء الأشخاص والظروف المتّصلة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وهوية مرتكبي تلك الانتهاكات ونتائج التحقيق، ومصير وأماكن وجود الضحايا في حالات الوفاة والفقدان والاختفاء القسري .

هـ– استخدام المعلومات من أجل مساعدة فرق الإنقاذ والإغاثة:

تستخدم فرق الإنقاذ والإغاثة المحلّية والدولية المعلومات الصحافية من أجل تحديد أولويات التدخّل في الأماكن المتضرّرة، وضمان وصول المساعدات إلى الأماكن التي هي في أمسّ الحاجة إليها. كذلك تُستخدم تلك المعلومات في تقييم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكيفية دمجها في خطة إعادة الإعمار.

و– الحدّ من تكرار الجرائم: من شأن توثيق الحرب وتداعياتها ردع مرتكبي الانتهاكات عن مواصلتها أو تبريرها أو التباهي بها .

ز– التوثيق :هو الوسيلة شبه الوحيدة لتقييم النظام العالمي ومدى التزامه بقواعد حقوق الإنسان، ومدى فعاليّة المنظمات الدولية في تطبيق هذه القواعد.

2– تعزيز الوعي العالمي والضغط على الحكومات

لقد أصبحت وسائل الإعلام في الوقت الحالي وعلى الصعيدين الوطني والدولي أكثر انفتاحا على قضايا حقوق الإنسان لاسيما على مستوى الانتهاكات التي تتعرض لها هذه الحقوق خصوصا ولا شك أن فضح انتهاكات حقوق الإنسان بوسائل الإعلام المختلفة وبمجموع الأسئلة الكشفية الستة المهمة في فضح انتهاكات حقوق الإنسان والمتمثلة في " ماذا، من، متى، أين، كيف، ولماذا؟ يحتاج إل ى عملية رصد وتوثيق دقيقين وتأكد من الحقائق قبل الحديث عن أي انتهاكات[36].

فضلا عن ذلك يظهر الإعلام كعامل مؤثر في تحويل القضايا المحلية إلى أزمات عالمية تتطلب استجابة جماعية، كما أن وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر، وفيسبوك، أضافت بُعدًا جديدًا لهذا الدور، اذ أصبح بإمكان الأفراد العاديين نشر المعلومات مباشرة، مما يعزز من سرعة انتشارها وتأثيرها اذ يمتلك الإعلام أدوات وآليات متعددة تمكّنه من التأثير على الحكومات ودفعها لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، هذه الآليات تعتمد على قدرة الإعلام على الوصول إلى الجماهير، توثيق الأحداث، وخلق ضغط داخلي وخارجي، فيما يلي تفصيل لأبرز هذه الآليات[37]:

أ- تشكيل الرأي العام

يعد تشكيل الرأي العام الآلية الأساسية التي يعتمد عليها الإعلام للتأثير على الحكومات، عندما ينشر الإعلام تقارير أو صورًا أو مقاطع فيديو تكشف عن انتهاكات، فإنه يثير ردود فعل عاطفية وعقلية لدى الجمهور، هذه الردود قد تتحول إلى احتجاجات شعبية، مظاهرات، أو حتى حملات توقيع عرائض تطالب بتغيير السياسات، في عام 2020، انتشرت مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي تُظهر مقتل جورج فلويد على يد الشرطة الأمريكية، مما أدى إلى موجة احتجاجات عالمية تحت شعار "حياة السود مهمة" (Black Lives Matter). هذه الحركة دفعت الحكومة الأمريكية إلى إجراء تحقيقات وإصلاحات في أنظمة الشرطة، الإعلام هنا لم يكن مجرد ناقل للخبر، بل محفزًا لتحرك جماعي ضغط على السلطات للاستجابة.

ب- التأثير الدولي

يلعب الإعلام الدولي دورًا حاسمًا في تحويل قضايا حقوق الإنسان من مشكلات محلية إلى أزمات عالمية، عندما تنشر قنوات مثل "الجزيرة"، "BBC"، أو "CNN" تقارير عن انتهاكات في دولة معينة، فإنها تجذب انتباه الحكومات الأخرى، المنظمات الدولية، وحتى الشركات متعددة الجنسيات، هذا الاهتمام قد يترجم إلى ضغوط دبلوماسية، مثل فرض عقوبات اقتصادية أو قطع المساعدات، اذ ساهمت التغطية الإعلامية الواسعة في دفع مجلس الأمن الدولي للتدخل وإرسال قوات حفظ سلام في أزمة دارفور بالسودان خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ج- دعم المنظمات غير الحكومية

يعمل الإعلام كجسر بين المنظمات غير الحكومية والجمهور العالمي، مما يعزز من تأثير هذه المنظمات في الضغط على الحكومات، اذ تعتمد منظمات مثل "العفو الدولية" (Amnesty International) و"هيومن رايتس ووتش" بشكل كبير على الإعلام لنشر تقاريرها وتوصيل رسائلها، على سبيل المثال، عندما أصدرت "هيومن رايتس ووتش" تقريرًا عن انتهاكات حقوق العمال المهاجرين في دول الخليج، لم يكن لهذا التقرير أن يحقق صدى واسعًا لولا نشره عبر وسائل إعلام مثل "الغارديان" و"رويترز". هذا التعاون بين الإعلام والمنظمات يخلق ضغطًا مزدوجًا: من الداخل عبر الرأي العام، ومن الخارج عبر الضغط الدولي.

3- دعم التحقيقات القانونية والمساءلة

فضلا دور الاعلام في التوثيق ونقل الانتهاكات الى الراي العام والمنظمات المعنية ، يعمل الاعلام على تقديم أدلة ملموسة تدعم التحقيقات القانونية الدولية، اذ اعتمدت المحاكم الدولية على المواد الإعلامية كجزء من الأدلة الرسمية، على سبيل المثال، اذ استخدمت لقطات إعلامية لتوثيق المجازر في محاكمات جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة خلال التسعينيات مثل مجزرة سريبرينيتسا، مما ساعد في إدانة الجناة، هذا الدور يبرز أهمية الإعلام كشاهد مباشر على الأحداث، اذ يوفر مادة خام يمكن تحليلها واستخدامها في سياقات قانونية ومما يعزز من قيمة هذه المواد كأدلة في الوقت الحاضر، تطور التكنولوجيا، اذ أصبح من الممكن التحقق من صحة الصور ومقاطع الفيديو باستخدام أدوات مثل التحليل الجغرافي المكاني[38].

المطلب الثاني: محددات دور الاعلام في تعزيز حقوق الانسان:

الإعلام أداة محورية في تعزيز حقوق الإنسان، لا سيما في سياق الأزمات التي تتسم بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية أو الكوارث الطبيعية فهو يسهم في نشر المعلومات، توثيق الانتهاكات، وتعزيز الوعي العام بالحقوق الأساسية مثل الحق في الحياة، حرية التعبير، والحق في المعرفة. ومع ذلك، يواجه الإعلام خلال هذه الفترات قيودًا كبيرة تُعرف بالمحددات، والتي تُقيد قدرته على أداء دوره بفعالية وتقسم أنواع الرقابة الإعلامية الى الرقابة الرسمية المؤسساتية تفرض من خلال قوانين محددة وبواسطة مؤسسات مدنية أو قضائية، وتتضح أنماطها في الرقابة المباشرة وغير المباشرة الرقابة الاجتماعية تمارسها مؤسسات اجتماعية أو دينية أو قوى سياسية أو اقتصادية أو أفراد المجتمع العاديون، الرقابة الذاتية تمارسها المؤسسة الإعلامية أو الصحفي نفسه على ذاته، والرقابة الذاتية تمثل أحد أهم أشكال الرقابة خطورة وتأثيرا على المضمون الإعلامي، وهي نتاج لتراكم ممارسات الرقابة الرسمية المؤسساتية والرقابة الاجتماعية. يهدف هذا المطلب إلى تحليل محددات رئيسية تؤثر على أداء الإعلام في سياق الأزمات: الرقابة الحكومية، التضييق، ومخاطر العمل وعدم توفر البيئة الامنة لنقل المعلومات والاعلام المظلل.

اولاً: الرقابة الحكومية

تُعرف الرقابة الحكومية في السياق الإعلامي بأنها التدخل السلطوي للحد من حرية نقل المعلومات ونشرها، تتسم هذه الظاهرة بأهمية خاصة خلال الأزمات، حيث تسعى الهيئات الحاكمة إلى فرض سيطرة على الخطاب العام بهدف الحفاظ على الاستقرار أو تعزيز الشرعية ويمكن تصنيف أشكال الرقابة إلى ثلاثة محاور رئيسية الحظر المباشر على النشر، التشريعات القانونية المقيدة، والتدخلات التكنولوجية[39].

1- الحظر المباشر: يتمثل في منع نشر محتوى معين يُعتبر حساسًا أو مهددًا للنظام العام، مما يحد من قدرة الإعلام على نقل الحقائق.
2- التشريعات القانونية :تشمل إصدار قوانين تُعزز الرقابة تحت مبررات مثل الأمن العام أو الحفاظ على النظام، مما يضع قيودًا قانونية على حرية التعبير.
3- التدخلات التكنولوجية تشمل استخدام أدوات حديثة لمراقبة أو حجب المحتوى الرقمي، مما يُعيق الوصول إلى المعلومات في عصر الاتصالات المتقدمة.

تؤثر الرقابة الحكومية على حقوق الإنسان من خلال تقييد حرية التعبير، وهي حق أساسي يدعم الشفافية والمساءلة كما أنها تُعيق الحق في المعرفة، اذ تمنع وصول المعلومات الضرورية لفهم الأوضاع واتخاذ القرارات، علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي الرقابة إلى تعزيز بيئة الإفلات من العقاب، إذ تُقلل من القدرة على توثيق الانتهاكات ونقلها إلى الرأي العام، من الناحية النظرية، تُحول الرقابة الإعلام من أداة تعزيز للحقوق إلى وسيلة لدعم السلطة، مما يُضعف دوره كعامل توازن في المجتمع[40].

ثانياً: التضييق على الإعلاميين ومؤسسات الإعلام

يُشير التضييق إلى الضغوط المُمارسة على الإعلاميين ومؤسساتهم بهدف الحد من حرية عملهم أو التأثير على محتواهم ويتميز هذا المحدد بطبيعته متعددة المصادر، اذ قد ينشأ من هيئات حكومية، أطراف غير رسمية، أو ديناميكيات اجتماعية، يمكن تقسيم أساليب التضييق إلى ثلاثة أنواع رئيسية الضغوط القانونية، الضغوط الاقتصادية، والضغوط الاجتماعية–السياسية[41].

1- الضغوط القانونية تتضمن استخدام الأطر القانونية لفرض عقوبات أو تهديدات على الإعلاميين، مما يُشكل قيدًا على حرية التعبير والعمل
2- الضغوط الاقتصادية تتمثل في تقييد الموارد المالية للمؤسسات الإعلامية، مثل تقليص التمويل أو الحد من فرص الإعلانات، مما يُهدد استدامتها
3- الضغوط الاجتماعية–السياسية، فتشمل التأثير على سمعة الإعلاميين أو استهدافهم بوسائل غير مباشرة، مما يُعيق قدرتهم على العمل في بيئة آمنة.

يؤدي التضييق على حقوق الإنسان في تقليص مساحة النقاش العام، وهو عنصر أساسي للممارسة الديمقراطية وتعزيز الوعي بالحقوق، كما يُقلل التضييق من قدرة الإعلام على توثيق الانتهاكات، مما يُعزز بيئة تفتقر إلى المساءلة، من الناحية النظرية، يُشكل التضييق دائرة مغلقة تُثبط المبادرة الإعلامية، حيث

تؤدي الضغوط إلى تراجع الشجاعة والفاعلية، مما يُضعف الإعلام كأداة للدفاع عن الحقوق في الأزمات[42].

ثالثاً: مخاطر العمل الإعلامي في الأزمات

تشمل مخاطر العمل الإعلامي التحديات التي يواجهها العاملون في هذا المجال خلال الأزمات، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أبعاد المخاطر الجسدية، المخاطر النفسية، والمخاطر القانونية، اذ تتسم هذه المخاطر بأهمية خاصة في اوقات الأزمات، اذ يصبح الإعلاميون في صدارة الأحداث، مما يُعرضهم لتهديدات مباشرة.

1- المخاطر الجسدية تتعلق بالتهديدات المادية التي تواجه الإعلاميين أثناء أداء مهامهم، مثل التعرض للعنف أو الاستهداف المباشر، مما يُهدد حقهم في الحياة والسلامة.
2- المخاطر النفسية تنشأ من الضغوط الناتجة عن العمل في بيئات مضطربة، مما قد يؤدي إلى اضطرابات مثل الإجهاد المزمن أو الصدمات، وبالتالي التأثير على استمراريتهم المهنية.
3- المخاطر القانونية تشمل التعرض للملاحقة القضائية أو الاحتجاز بسبب أنشطتهم الإعلامية، مما يُقيد حرية العمل والتعبير.

تؤثر هذه المخاطر على حقوق الإنسان بطرق متعددة. فمن جهة، تُقلل من قدرة الإعلام على توثيق الانتهاكات، مما يُعيق الحق في المعرفة ويُضعف المساءلة. ومن جهة أخرى، تُهدد المخاطر حقوق الإعلاميين أنفسهم، بما في ذلك الحق في الحياة والحرية الشخصية. من الناحية النظرية، تُشكل هذه المخاطر حاجزًا يُقلص من عدد الأفراد القادرين على أداء الدور الإعلامي، مما يُضعف دوره كعامل حماية للحقوق في الأزمات

رابعاً: عدم توفر بيئة آمنة لنقل المعلومة

يُعد توفير بيئة آمنة لنقل المعلومات أحد الأسس التي يقوم عليها دور الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان. ففي المجتمعات التي تُعاني من قمع حرية التعبير أو التضييق على الصحفيين، يصبح الإعلام المستقل أداة حيوية لضمان وصول المعلومات إلى الجمهور دون تشويه أو تهديد، يتطلب ذلك وجود أطر قانونية وأخلاقية تحمي العاملين في مجال الإعلام، وتضمن حقهم في التعبير عن الآراء ونقل الحقائق دون خوف من العقاب[43].

خامساً: الإعلام المظلل

يُعد الإعلام المظلل، الذي يُعرف بأنه نشر معلومات غير دقيقة أو مضللة سواء عن قصد أو غير قصد، أحد التحديات البارزة التي تواجه حقوق الإنسان، لا سيما في سياق الصراعات المسلحة أو الأزمات السياسية والاجتماعية. في مثل هذه الظروف، يصبح الإعلام أداة ذات تأثير مزدوج فهو إما أن يكون وسيلة لنقل الحقائق وتعزيز الوعي، أو أداة للتلاعب والتحريض، مما يؤدي إلى تفاقم الانتهاكات ضد الحقوق الأساسية للأفراد [44]،ويمكن فهم تأثير الاعلام المظلل على تعزيز حقوق الانسان في أوقات النزاع من خلال الاتي [45]:

1- إثر التظليل على الحق في الحصول على المعلومة

يعد الحق في الحصول على المعلومات، المنصوص عليه في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ركيزة أساسية لتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة، خاصة في أوقات الصراع اذ تكون الحاجة إلى معلومات دقيقة ملحة لضمان السلامة الشخصية والجماعية. ومع ذلك، يؤدي انتشار الإعلام المظلل – مثل الشائعات، الأخبار المفبركة، أو التقارير المغلوطة – إلى تقويض هذا الحق. على سبيل المثال، في النزاعات المسلحة، قد تُروج معلومات كاذبة حول مواقع آمنة أو مسارات هروب، مما يعرض حياة المدنيين للخطر.

2- التحريض على العنف وانتهاك الحقوق

يمكن أن يتحول الإعلام المظلل إلى أداة للتحريض على العنف والكراهية في أوقات الصراع، مما ينتهك الحقوق الأساسية مثل الحق في الحياة والأمن الشخصي (المادة 3 من الإعلان العالمي). التاريخ يقدم أمثلة واضحة على ذلك، كما في الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، اذ لعبت وسائل الإعلام، وبالأخص إذاعة "راديو تليفزيون ليبر ديز ميل كولين"، دورًا محوريًا في نشر خطاب الكراهية وتحريض الجماعات ضد بعضها البعض. وفي العصر الرقمي، أصبحت هذه الظاهرة أكثر تعقيدًا مع انتشار منصات التواصل الاجتماعي، التي تتيح تداول المعلومات المغلوطة بسرعة فائقة، مما يزيد من مخاطر التصعيد وانتهاك حقوق الأقليات أو الجماعات المستهدفة.

3- التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية

في حين تُعد حرية التعبير حقًا أساسيًا، فإن استخدام الإعلام المظلل في أوقات الصراع يثير تساؤلات حول حدود هذه الحرية، القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 19 و20)، ينص على أن حرية التعبير قد تُقيد لحماية الأمن العام أو منع التحريض على العنف. ومع ذلك، فإن محاولات مكافحة التضليل قد تؤدي إلى فرض رقابة مفرطة،

مما يحد من الآراء المشروعة وينتهك حقوق المعارضين أو الصحفيين. هذا التوتر يتطلب إطارًا قانونيًا وأخلاقيًا دقيقًا لضمان المساءلة دون التضحية بالحريات الفردية.

الخـــاتمة والاستـنـتاجات

يعد الإعلام أداة محورية في تعزيز حقوق الإنسان، لا سيما في سياق الأزمات التي تتسم بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية أو الكوارث الطبيعية فهو يسهم في نشر المعلومات، توثيق الانتهاكات، وتعزيز الوعي العام بالحقوق الأساسية مثل الحق في الحياة، حرية التعبير، والحق في المعرفة، اذ يُعد وسيلة أساسية لنقل المعلومات والأفكار، ويؤدي دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام ورفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان. من خلال عرض القضايا الاجتماعية والسياسية، يسهم الإعلام في تعزيز قيم العدالة والمساواة والحرية. ومع ذلك، ينبغي أن يتمتع الإعلام بالحياد والاستقلالية ليكون قادرًا على دعم الحريات الأساسية وحماية حقوق الإنسان دون تحيز أو تأثيرات خارجية

تُعد أجهزة الإعلام المرئية والسمعية والمقروءة في عصرنا الحالي أداة مؤثرة في تشكيل الرأي العام، وصياغة الأنماط السلوكية للأفراد، بل والتأثير في عملية صنع القرار السياسي. كما تسهم هذه الأجهزة في التأثير على السياسات العامة للدول، وذلك بفضل التطور السريع والمذهل في تقنيات الإعلام ووسائل الاتصال.

تزداد أهمية حقوق الإنسان بشكل كبير في سياق الأزمات والصراعات، سواء كانت ناتجة عن كوارث طبيعية، أوبئة، نزاعات مسلحة، أو أزمات اقتصادية. خلال هذه الفترات الحرجة، تتعرض الحقوق الأساسية للأفراد لضغوط هائلة، حيث تميل الحكومات والمجتمعات إلى التركيز على إدارة الأزمة بشكل عاجل، مما قد يؤدي إلى إهمال أو حتى انتهاك تلك الحقوق. ومع ذلك، تصبح حماية حقوق الإنسان في أوقات الأزمات أكثر إلحاحًا، إذ تتفاقم أوجه عدم المساواة وتزداد هشاشة الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع

كما يؤدي الاعلام أدوار مهمة في أوقات الأزمات والحروب، إذ تشكل وسائل الإعلام الوجهة الرئيسة للمهتمين بمتابعة الحدث ومراقبة التطورات ، فضلا عن امتداد تأثيرها الى تكوين وجهات النظر لدى المتلقين عبر السياسة التي تعتمدها في تسليط الضوء على الحدث، فهي تتحول من كونها مسؤولة عن نقل "الحقيقة" إلى المساهمة في تشكيل الرأي العام وصياغة مواقفه وتحركاته تجاه القضايا الإنسانية في أوقات الازمات ، ويستند العمل الإعلامي على المبادئ والمعايير الأخلاقية المنبثقة من القيم الدينية

والثقافية والأعراف الراسخة للمجتمعات والأمم، وبالتالي يرتكز دوره الأساسي في إيصال الحقيقة وصناعة الرأي العام والتأثير به لتعزيز القيم الإنسانية وتأصيل حقوق الانسان في المجتمع .

الاستنتاجات:

نستنتج مما سبق:

1- تتزايد أهمية التركيز على حقوق الانسان في أوقات الازمات لأنها تصبح عرضة للانتهاك.

2- يؤدي الاعلام الدور الأبرز في الحفاظ والدفاع عن حقوق الانسان في أوقات الازمات.

3- تعدد وسائل الاعلام وتنوعها مع تطور التكنلوجيا والاعلام الرقمي سهل من عملية توثيق الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الانسان في أوقات الازمات.

4- الاعلام أداة مهمة في تعزيز الحقوق ونشرها وتوعية المجتمع بأهمية الحفاظ عليها فضلا عن كونه مساحة حرة للنقاش في الحقوق والحريات وقادر على صناعة الراي العام والتحكم به.

5- الاعلام المظلل والرقابة الحكومية وعدم توفر بيئة مناسبة لنقل المعلومات الصحفية فضلا عن التهديد النفسي والجسدي الذي يتعرض له الإعلاميين او المؤسسات الإعلامية كلها محددات تؤثر في شفافية وتعرقل دور الاعلام في حماية حقوق الانسان.

الهـــوامـــش

(1) عزام محمد الجويلي واخرون، الاعلام الدولي (عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014)، ص12.

(2) خالد محمد غازي، المتاهة: عصر الاتصال الرقمي (مصر: وكالة الصحافة العربية، 2024)، ص 23.

(3) هالة بن علي برناط، مقدمة في الاعلام والاتصال (الرياض: جامعة الملك سعود، 2017)، ص 2.

(4) حمزة الجبالي، الاعلام العربي بين تحديات التبعية والواقع (عمان: دار الأسرة للإعلام ودار عالم الثقافة للنشر، 2016)، ص 30.

(5) وسام كمال، الاعلام الالكتروني والمحمول بين المهنية وتحديات التطور التكنلوجي (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014)، ص 14.

(6) هيذر سيفنجي، سارة احمد كمال(مترجم)، الاعلام السياسي ((مقدمة نقدية)) (القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2019)، ص 26.

(7) د. ليث صابر الكعبي وعيسى محمد عبد الرضا، وسائل الاعلام ودورها في بالتوعية بالحقوق والحريات (جامعة ميسان: كلية العلوم السياسية، 2019)، ص 7.

(8) Alejandro Melero, Topic 6. Introduction to New Media (Madrid: Universidad Carlos the third, 2016), p.3.

(9) Smt. Triveni, TYPES OF MASS MEDIA(: JSS College of Arts, Commerce and Science, Ooty Road, Mysuru), p.3.

(10) د. ليث صابر الكعبي وعيسى محمد عبد الرضا، وسائل الاعلام ودورها في بالتوعية بالحقوق والحريات، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(11) تركي نصار، دور وسائل الاعلام المسموعة والمرئية في التنمية الثقافية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 5، العدد2 (الأردن: 2008)، ص 571.

(12) رضا فولي، دور الحملات الإعلامية الرقمية في دعم استراتيجية حقوق الانسان في ضوء خطة مصر 2030: دراسة حالة على الصفحة الرسمية للمنظمة الدولية للتنمية وحقوق الانسان، المجلة العربية لبحوث الاتصال والاعلام الرقمي، العدد4 (مصر: 2023)، ص 47.

(13) جين بورجيس، و اكسل برونز، هدى عمر السباعي (مترجم) ، اعلام جديد.. تكنلوجيا جديدة (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2018)، ص 22.

(14) يحيى ياسين سعود، حقوق الانسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية (عمان: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016)، ص 28.

(15) كمال سعدي مصطفى، حقوق الانسان ومعايرها الدولية (عمان: دار دجلة، 2010)، ص 9.

(16) طارق عبد المجيد الصرفندي، فرج محمد أبو شمالة، حقوق الانسان وحرياته الأساسية (الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2014)، ص 75.

(17) ( ) INTERNATIONAL COVENANT ON CIVIL AND POLITICAL RIGHTS V NIT ED NATIONS 1967.

(18) عبدالعال الديربي، الالتزامات الناشئة عن المواثيق العالمية حقوق الانسان دراسة مقارنة (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011)، ص 375.

(19) الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، ص 2.

(20) مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة لألم المتحدة 44/25 المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 تاريخ بدء النفاذ: 2 أيلول/سبتمبر ،1990 وفقا للمادة 4.

(21) وئام فاضل، حقوق الانسان في زمن الازمات: التحديات والحلول (جامعة المستقبل: كلية القانون، 2025) مقال متاح على الموقع الرسمي لكلية القانون في جامعة المستقبل، تاريخ النشر 2025/3/9، تاريخ الاطلاع 2025/3/22، متاح على الرابط https://law.uomus.edu.iq/NewColl.aspx?newid=79417&colid=1

(22) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الوقاية والإنذار المبكر (حقوق الإنسان ومنع النزاعات والأزمات وبناء القدرة على المواجهة والصمود) (الأمم المتحدة: مكتب المفوض السامي، 2017)، ص3.

(23) وئام فاضل، حقوق الانسان في زمن الازمات: التحديات والحلول، مصدر سبق ذكره.

(24) ( ) World bank, United States, Pathway for Peace, Overview .5TSpotlight HNNIVERSARY

(25) وئام فاضل، حقوق الانسان في زمن الازمات: التحديات والحلول، مصدر سبق كره.

(26) كاترين بالابانوفا. الاعلام وحقوق الانسان. المنهل للطباعة والنشر. (رقمي: 2017)، ص65

(27) إبراهيم حمد عليان، الاعلام الالكتروني وحقوق الانسان، العربي للنشر، (القاهرة :2001)، ص90

(28) سلطاني خليل، موساوي امال، دور مؤسسات الاعلام في نشر ثقافة حقوق الانسان، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، مج، ع 2 ،2020، ص 1090

(29) كاترينا بالابانوفا، مصدر سبق ذكره، ص 72

(30) سلطاني خليل، مصدر سبق ذكره، ص 1088

(31) مجموعة مؤلفين، مكافح خطاب الكراهية في الانترنت، مؤسسة اليونسكو، 2015، ص 38

(32) حاتم عبد القادر ، دور الاعلام في تأصيل قيم المواطنة وحقوق الانسان في الدولة الحديثة ، المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال الرقمي ، ع 3، 2023، ص 342

(33) خلفة نادية ، حقوق الانسان في الاعلام الجزائري نموذجا ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، ع5، (الجزائر : 2011) ، ص 38

(34) المصدر نفسه ، ص 40

(35) رنا صاغية ، دور وسائل الاعلام في توثيق جرائم الحرب ، المفكرة القانونية ، (2025/2/14) ، متاح على الرابط : (20/3/2025 https://linksshortcut.com/xFNlC)

(36) خلفة نادية ، مصدر سبق ذكره ، ص 41

(37) حيدر محمود حسن ، نظرية ترتيب الأولويات، مجلة الباحث الإعلامي ، ع بلا ، (بغداد : 2010) ، ص 105

(38) احمد خلف العليان ، مصدر سبق ذكره ، ص 118

(39) بسام عبد الرحمن المشاقبة ، الرقابة الإعلامية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، (عمان :2014) ، ط1 ، ص 52

(40) هند فرج ، الرقابة بالمؤسسات الإعلامية واثرها على الأداء المهني ،جامعة قاصدي مرباح ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، رسالة ماجستير ، ص 33

(41) مصطفى المصمودي ، النظام الإعلامي الجديد ، عالم المعرفة ،(الكويت : 1987) ، ط1 ، ص 195

(42) هند فرج ، مصدر سبق ذكره ، ص 41

(43) بودريسة نوال، دور وسائل الاعلام في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الانسان – الاعلام الجزائري أنموذجا، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد5، العدد1، (الجزائر: 2020)، ص 840

(44) نسرين حسام الدين، التوجهات والمقاربات النظرية والمنهجية في بحوث تأثيرات الشائعات في وسائل الاعلام، مجلة البحوث الإعلامية، مج 4، ع 57، (القاهرة: 2021)، ص 1623

(45) رهام محمود درويش، الية تفاعل المنصات الالكترونية مع الشائعات دراسة تحليلية، مجلة البحوث الإعلامية، مج 4، ع 57، (القاهرة: 2021)، ص 1674

المصـــــــادر

الكتب العربية:

I. إبراهيم حمد عليان. الإعلام الإلكتروني وحقوق الإنسان. القاهرة: العربي للنشر، 2001.

II. بسام عبد الرحمن المشاقبة. الرقابة الإعلامية. ط1. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014.

III. جين بورجيس واكسل برونز. إعلام جديد.. تكنولوجيا جديدة. ترجمة هدى عمر السباعي. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2018.

IV. حمزة الجبالي. الإعلام العربي بين تحديات التبعية والواقع. عمان: دار الأسرة للإعلام ودار عالم الثقافة للنشر، 2016.

V. خالد محمد غازي. المتاهة: عصر الاتصال الرقمي. مصر: وكالة الصحافة العربية، 2024.

VI. طارق عبد المجيد الصرفندي وفرج محمد أبو شمالة. حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2014.

VII. عزام محمد الجويلي وآخرون. الإعلام الدولي. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014.

VIII. عبدالعال الديربي. الالتزامات الناشئة عن المواثيق العالمية لحقوق الإنسان: دراسة مقارنة. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011.

IX. كمال سعدي مصطفى. حقوق الإنسان ومعاييرها الدولية. عمان: دار دجلة، 2010.

X. ليث صابر الكعبي وعيسى محمد عبد الرضا. وسائل الإعلام ودورها في التوعية بالحقوق والحريات. جامعة ميسان: كلية العلوم السياسية، 2019.

XI. مصطفى المصمودي. النظام الإعلامي الجديد. ط1. الكويت: عالم المعرفة، 1987.

XII. هالة بن علي برناط. مقدمة في الإعلام والاتصال. الرياض: جامعة الملك سعود، 2017.

XIII. هيذر سيفنجي. الإعلام السياسي (مقدمة نقدية). ترجمة سارة أحمد كمال. القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2019.

XIV. وسام كمال. الإعلام الإلكتروني والمحمول بين المهنية وتحديات التطور التكنولوجي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

XV. يحيى ياسين سعود. حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية. عمان: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016.

2. **المجلات والدوريات**:

I. بودريسة نوال. "دور وسائل الإعلام في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان – الإعلام الجزائري أنموذجًا." مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج 5، رقم 1 (2020).

II. تركي نصار. "دور وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في التنمية الثقافية." مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ،مج 5، رقم 2 (2008).

III. حاتم عبد القادر. "دور الإعلام في تأصيل قيم المواطنة وحقوق الإنسان في الدولة الحديثة." المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال الرقمي، ع 3 (2023).

IV. حيدر محمود حسن. "نظرية ترتيب الأولويات." مجلة الباحث الإعلامي، ع بلا (2010).

V. خلفة نادية. "حقوق الإنسان في الإعلام الجزائري نموذجًا." مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 5 (2011).

VI. رضا فولي. "دور الحملات الإعلامية الرقمية في دعم استراتيجية حقوق الإنسان في ضوء خطة مصر 2030." المجلة العربية لبحوث الاتصال والإعلام الرقمي، ع 4 (2023).

VII. رهام محمود درويش. "آلية تفاعل المنصات الإلكترونية مع الشائعات دراسة تحليلية." مجلة البحوث الإعلامية، مج 4، ع 57 (2021).

VIII. سلطاني خليل وموساوي أمال. "دور مؤسسات الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان." مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع 2 (2020).

IX. نسرين حسام الدين. "التوجهات والمقاربات النظرية والمنهجية في بحوث تأثيرات الشائعات في وسائل الإعلام." مجلة البحوث الإعلامية،مج 4، ع 57 (2021).

3. **الرسائل والأطاريح**:

I. هند فرج. "الرقابة بالمؤسسات الإعلامية وأثرها على الأداء المهني." رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

4. **الإنترنت**:

I. *رنا صاغية. "دور وسائل الإعلام في توثيق جرائم الحرب." المفكرة القانونية، 14 فبراير 2025. تم الاطلاع عليه في 20 مارس 2025. [رابط المقال](https://linksshortcut.com/xFNlC).

II. وئام فاضل. "حقوق الإنسان في زمن الأزمات: التحديات والحلول." جامعة المستقبل، كلية القانون، 9 مارس 2025. تم الاطلاع عليه في 22 مارس 2025. [رابط المقال](https://law.uomus.edu.iq/NewColl.aspx?newid=79417&colid=1).

III. الأمم المتحدة. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

قائمة المصادر الأجنبية :

I. *Smt. Triveni, TYPES OF MASS MEDIA(:JSS College of Arts, Commerce and Science, Ooty Road, Mysuru)*

II. *INTERNATIONAL COVENANT ON CIVIL AND POLITICAL RIGHTS V NIT ED NATIONS 1967.*

III. *Alejandro Melero, Topic 6. Introduction to New Media (Madrid: Universidad Carlos the third, 2016),*

IV. *World bank, United States, Pathway for Peace, Overview 5TSpotlight HNNIVERSARY.*

References

ARABIC BOOKS

I. *Ibrahim Hamad Alian. Electronic Media and Human Rights. Cairo: Al-Arabi Publishing, 2001.*

II. *Bassam Abdul Rahman Al-Mashaqbeh. Media Censorship. 1st ed. Amman: Osama Publishing and Distribution House, 2014.*

III. *Jane Burgess and Axel Bruns. New Media... New Technology. Translated by Hoda Omar Al-Sabai. Cairo: Arab Group for Training and Publishing, 2018.*

IV. *Hamza Al-Jabali. Arab Media Between the Challenges of Dependency and Reality. Amman: Dar Al-Usra for Media and Dar Alam Al-Thaqafa for Publishing, 2016.*

V. *Khaled Mohammed Ghazi. The Maze: The Age of Digital Communication. Egypt: Arab Press Agency, 2024.*

VI. *Tariq Abdul Majeed Al-Sarfandi and Faraj Mohammed Abu Shamala. Human Rights and Fundamental Freedoms. Jordan: Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, 2014.*

VII. *Azzam Muhammad al-Juwaili and others. International Media. Amman: Dar al-Mu'taz for Publishing and Distribution, 2014.*

VIII. *Abdel-Aal al-Dirbi. Obligations Arising from International Human Rights Covenants: A Comparative Study. Cairo: National Center for Legal Publications, 2011.*
IX. *Kamal Saadi Mustafa. Human Rights and Their International Standards. Amman: Dar Dijlah, 2010.*
X. *Laith Saber Al-Kaabi and Issa Muhammad Abdul-Ridha. The Media and Its Role in Raising Awareness of Rights and Freedoms. University of Maysan: College of Political Science, 2019.*
XI. *Mustafa Al-Masmoudi. The New Media System. 1st ed. Kuwait: Alam Al-Ma'rifa, 1987.*
XII. *Hala Bin Ali Burnat. Introduction to Media and Communication. Riyadh: King Saud University, 2017.*
XIII. *Heather Sevinci. Political Media (A Critical Introduction). Translated by Sara Ahmed Kamal. Cairo: Nile Arab Group for Publishing and Distribution, 2019.*
XIV. *Wissam Kamal. Electronic and Mobile Media: Between Professionalism and the Challenges of Technological Development. Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, 2014.*
XV. *Yahya Yassin Saud. Human Rights between State Sovereignty and International Protection. Amman: National Center for Legal Publications, 2016.*

Journals and Recommendations:

I. *Boudrisa Nawal. "The Role of the Media in Disseminating and Promoting a Culture of Human Rights - The Algerian Media as a Model." Al-Ustadh Al-Baheth Journal for Legal and Political Studies, Vol. 5, No. 1 (2020).*
II. *Turki Nassar. "The Role of Audiovisual Media in Cultural Development." Journal of the Association of Arab Universities for Literature, Vol. 5, No. 2 (2008).*
III. *Hatem Abdel Qader. "The Role of Media in Instilling the Values of Citizenship and Human Rights in the Modern State." Arab Journal of Media and Digital Communication Research, Issue 3 (2023).*
IV. *Haider Mahmoud Hassan. "Priority Ordering Theory." Journal of the Media Researcher, Issue 1 (2010).*
V. *Nadia Khalfa. "Human Rights in the Algerian Media as a Model." Journal of Political and Legal Notebooks, Issue 5 (2011).*
VI. *Reda Foley. "The Role of Digital Media Campaigns in Supporting the Human Rights Strategy in Light of Egypt's 2030 Plan." Arab Journal of Communication and Digital Media Research, Issue 4 (2023).*

VII. *Reham Mahmoud Darwish. "The Mechanism of Electronic Platforms' Interaction with Rumors: An Analytical Study." Journal of Media Research, Vol. 4, No. 57 (2021).*
VIII. *Sultani Khalil and Moussaoui Amal. "The Role of Media Institutions in Disseminating a Culture of Human Rights." Al-Baheth Journal of Academic Studies, Issue 2 (2020).*
IX. *Nasreen Hussam Al-Din. "Theoretical and Methodological Trends and Approaches in Research on the Effects of Rumors in the Media." Journal of Media Research, Vol. 4, No. 57 (2021).*

Thesis:

1. *Hind Faraj. "Censorship in Media Institutions and Its Impact on Professional Performance." Master's thesis, Kasdi Merbah University, Faculty of Humanities and Social Sciences.*

Internet Sources:

I. *Rana Saghieh. "The Role of the Media in Documenting War Crimes." Legal Agenda, February 14, 2025. Accessed March 20, 2025. [Article link](https://linksshortcut.com/xFNlC).*
II. *Weam Fadel. "Human Rights in Times of Crisis: Challenges and Solutions." Future University, Faculty of Law, March 9, 2025. Accessed March 22, 2025. [Article link](https://law.uomus.edu.iq/NewColl.aspx?newid=79417&colid=1).*
III. *United Nations. Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women.*